

القمة الافريقية الأمريكية الثانية: القوة الناعمة والجيوبوليتيك الافريقي

وحدة بحث الدراسات المتوسطة والدولية

افريقيا-أمريكا: قارتين ومصحة مشتركة وسياسة عابرة للإقليم

تُصرّح الإدارة الأمريكية على لسان المساعدة الخاصة للرئيس بايدن باستخدام ثلاثة معايير لدعوة الحكومات الأفريقية إلى القمة، وهي أولاً، الدول التي لم يُعلّق الاتحاد الأفريقي عضويتها. ثانياً، الدول التي تعترف بها حكومة الولايات المتحدة، و ثالثاً: الدول التي تتبادل معها السفراء.

كما تدفع الولايات المتحدة الأمريكية نحو تركيز القمة على ما أسموه بدفع الأولويات المشتركة وتعزيز العلاقات الأقوى بين الولايات المتحدة وإفريقيا. تُريد الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه المعايير- الشروط، أن تُعلن مواصلة دعمها للشرعيات والدول المُستقرة سياسياً، وتلك التي تتقاطع مصالحها الاقتصادية مع الرؤية الاقتصادية العالمية الأمريكية، خاصة وأن القمة تطرح 10 أولويات هي المشاركة الاقتصادية؛ السلام؛ الأمن والحكم؛ الديمقراطية؛ حقوق الانسان؛ الصحة العالمية؛ الأمن الغذائي؛ تغيّر المناخ؛ اشراك المُفترين؛ التعليم والقيادة الشبابية؛ اعلاء الأصوات الافريقية في المحافل الدولية. مع حزمة استثمارات أمريكية في القارة الافريقية بلغت سنة 2019 ما قيمته 50 مليار دولار، مُوزّعة على 107 مشروعاً في مجال الطاقة، 75 مشروعاً تجارياً وزراعياً، 54 مشروعاً في مجال الصحة، 43 مشروعاً في تكنولوجيا المعلومات والاتصال. دون أن نتغافل على حجم المساعدات القارّة لبعض الدول الافريقية، التي تتعلق بالفداء والصحة والأسلحة وغيرها من الدعم، إضافة إلى

تنطلق في الثالث عشر من ديسمبر 2022، أشغال القمة الافريقية الأمريكية الثانية بحضور 49 من رؤساء الدول الافريقية. تُعتبر هذه القمة الثانية من نوعها بعد أن انعقدت القمة الأولى سنة 2014 في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما. تدور هذه القمة أياً ما قليلة بعد القمة الصينية العربية التي جرت في العاصمة السعودية الرياض، والتي مثّلت حسب بعض المراقبين، مُنعطفاً في مستوى علاقات الصين بالدول العربية وبالقارة الافريقية عموماً، مع ما تداولته البيانات الختامية من أطروحات ومواقف ذات علاقة بالآزمات العالمية التي تمس عمق الدول العربية، وتوجهاتها نحو تنويع علاقاتها السياسية في إطار فك الارتباط نسبياً مع بعض الالتزامات والمحاور التاريخية. تُراهن الإدارة الأمريكية على ما أسماه الرئيس الأمريكي جو بايدن بالالتزام الولايات المتحدة تجاه افريقيا، وتعزيز المشاركة الاقتصادية الجديدة والالتزام المشترك تجاه الديمقراطية وحقوق الانسان. تنطلق الرؤية الأمريكية من موقف الديمقراطيين عموماً من مسائل الديمقراطية في الدول الافريقية، خاصة مع استثمارها المُكثّف في الديمقراطيات الوليدة في بعض الدول الافريقية مثل تونس ومصر وغيرها من الدول، رغم تغيّر الموقف حسب الرهان والظرف السياسي. غير أن ملف السياسة الدولية والديبلوماسية الأمريكية على وجه الخصوص، حافظ مع عهد الرئيس بايدن على العُرف التاريخي للعلاقات مع دول العالم وخاصة الدول الافريقية، على عكس ما حصل زمن إدارة الجمهوريين.

الديمقراطية للرئيس بايدن مجموعة من التحديات ذات التأثير العميق على استقرار سلطة الحزب الديمقراطي، وعلى استمرارية الدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية. حيث لا زالت تداعيات بعض التدخلات العالمية مثل الملف العراقي والأفغاني، وانفلات الأزمة الروسية الأوكرانية من جهة، والانصراف الأوروبي النسبي حالياً عن المحور الأمريكي من خلال التغيير السياسي داخل بعض الدول الأوروبية مثل إنجلترا وإيطاليا من جهة أخرى، ذات تأثير على حدود وطريقة التدخل الأمريكي في بعض القضايا العالمية. لذلك، تنعقد القمة الافريقية الامريكية الثانية في سياق جيوسياسي متغيّر ومفتوح على كل الاحتمالات التي تُؤيد أمريكا استيعابها مسبقاً، وتعويض جزء من الاتفاقات الصينية العربية خاصة فيما يتعلق بملفات الطاقة والعملة والأسواق العالمية. كما تتطلع بعض الدول الافريقية خاصة تلك التي ترتبط بعلاقات غير تقليدية مع الولايات المتحدة الامريكية -ومنها تونس- الى تحصيل أكثر ما يمكن من عائدات اقتصادية وسياسية في ظل الأزمة العالمية الراهنة التي لا يمكن لأغلب الدول الافريقية تجاوزها بسهولة. في هذا السياق، يلعب ملف الطاقة والثروات الافريقية والمنافذ البحرية والتغيرات السياسية في بعض الدول، ملفات جاهزة للتفاوض والتوظيف. لا يمكن تجاوز الدور الأمريكي في العمق الافريقي رغم تعدد الأقطاب وتنوع الشركاء. حيث لازالت موازين التعديل الناعم للقوى الاقتصادية العالمية، وللمؤشرات الاقتصادية والسياسية في حوزة الطرف الأمريكي ولو في بعض الملفات الحساسة بالنسبة الى الدول الافريقية. بين القوة الناعمة والجيوبوليتيك الافريقي، تدور أشغال القمة الافريقية الأمريكية الثانية التي قد تُفصح على تعادل قوى بين الفاعلين في العالم، أو تُعيد ترتيب المصالح وفق التقليد الأمريكي في الدول الافريقية.

استفادة دول مثل تونس بالدعم المالي واللوجيستي في عشرية الانتقال الديمقراطي. تتقاطع أحياناً بعض التصورات الأمريكية فيما يتعلق بالسياسة والاقتصاد مع جزء هام من دول القارة الافريقية، غير أن تحولات السياسة والوضع الداخلي لبعض الدول، حتم تغيير شكل الدعم وطريقته وشروطه بشكل يُعيد وضع أجندة القوة الناعمة الامريكية على طاولة التفاوض تحت شعار "الحلم الأمريكي والصديق الدائم وفقاً لظروفه واستجابة لرؤيتنا". تُراهن الولايات المتحدة الأمريكية على العمق الافريقي من خلال الدعم الاقتصادي والسياسي، في محاولة للحفاظ على مواطن الثروة والاستثمار خاصة مع استفحال الأزمة الاقتصادية والسياسية عالمياً، وفي إطار الاستفادة من الأسواق ذات المخاطر المنخفضة.

رهانات السياسة العالمية والدور الافريقي الأمريكي

لا تنفصل السياسة العالمية والتحديات التي فرضتها الحرب الروسية -الأوكرانية على ظروف وسياقات القمة الافريقية الامريكية الثانية. حيث تسعى الإدارة الأمريكية الى تحيين تواجدها السياسي والاقتصادي والعسكري في القارة الافريقية مع ما تُمثله من رهان حيوي في السياسة العالمية. تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بتواجد عسكري في القارة الافريقية من خلال قاعدة الأفريكوم، والتي تُفاوض منذ سنوات لنقل مقرّها من فرانكفورت الى احدى الدول الافريقية. كما تُسجّل تواجدها في دول الساحل والصحراء والعمق الليبي باعتبارهما جزء من الأمن القومي الأمريكي كما يُصرّح بعض المسؤولين الأمريكيين. تواجه الإدارة